

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

الجلسة العامة ٢٢

السبت، ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، الساعة ١٨/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد لايتشاك (سلوفاكيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٨/١٥.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

التأكيد على تضامننا وتعاطفنا مع تلك البلدان المتضررة. وبالنسبة لأولئك الذين يعيهم نسيان الطبيعة أو تجاهلها، فهذا تذكير لنا بأن بإمكانها أن تصعب على السيطرة عليها في كثير من الأحيان، وقد بينت لنا أيضا أن بوسع تغير المناخ أن يتسبب في الكوارث والخسائر في الأرواح أحيانا. وبالتالي، يجب علينا التحلي بالوعي والحزم في اقتناعنا باستمرار فرض طرائق جديدة للإنتاج والاستهلاك علينا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد إبراهيم يعقوب، وزير الشؤون الخارجية والتعاون والتكامل الأفريقي وشؤون النيجريين في الخارج في جمهورية النيجر.

وتدرك النيجر مسؤولية جميع البلدان عن تنميتها الخاصة لكل فرد من مواطنيها بما يتفق مع مصيره. بيد أن أشد البلدان ضعفا - وأتكلم هنا عن أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية - هي التي تستحق تقديم الدعم والمساعدة إليها من الأمم الأكثر ثراء. ولا شك أن التعاون والتضامن يمثلان ركيزتين أساسيتين لمنظمتنا المشتركة هذه.

السيد يعقوب (النيجر) (تكلم بالفرنسية): أود بداية أن أتقدم بخالص التهئة لكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين، فضلا عن الإعراب عن أطيب تمنياتي لكم بالنجاح. وأود أيضا أن أهني الأمين العام الجديد، السيد أنطونيو غوتيريس، وأتمنى له كل النجاح في مهمته. وتؤكد النيجر دعمها الكامل له.

إنه التزام أصيل من جميع الدول الأعضاء بالعمل معاً لكي تستطيع الشعوب كافة تحقيق مستوى معيشي لائق.

تعتقد الدورة الحالية في سياق محدد يتسم بتدهور الحالة الأمنية في بعض الدول الأعضاء، كما تتسم مؤخرا بالدمار الذي سببته الأعاصير في بعض الدول الأخرى. وأود أن أكرر

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1729817 (A)



التضامن الفعال من شركائه الإنمائيين. لذلك، أناشد الدول والقطاعات الخاصة التي تؤمن بإمكاناتنا أن تكون شريكة لنا في هذا المشروع.

لقد ذكرت للتو تحدياتنا الإنمائية وأوجه تصدينا لها. ولكن بلدنا وجميع بلدان منطقة الساحل تواجه تحديات أمنية كبيرة. في الواقع، إنها تهديدات استراتيجية قد تعرّض وجود دولنا للخطر. فالنيجر يواجه ثلاث بؤر من هذه التهديدات.

التهديد الأول يتعلق بالحالة في ليبيا. ففي ظل عدم وجود حكومة تمارس سيطرتها على جميع الأراضي، ومع وجود العشرات من الميليشيات والجماعات الإرهابية وجميع أنواع المهربين وعملية تواجهها صعوبات، تثير هذه الحالة القلق ليس بالنسبة إلى الليبيين فحسب، بل أيضاً بالنسبة إلى البلدان المجاورة مثل النيجر. ونظراً لعمليات نقل الأسلحة من جميع الأجزاء على نحو غير منضبط، أصبحت الجماعات المسلحة تشكل تهديدات مباشرة للشعب الليبي وللبلدان المجاورة على حد سواء. وإلى أن يتحقق الاستقرار في ذلك البلد، لن تتوفر لنا الضمانة في ألا تظل منطقة الساحل - الصحراء تواجه اضطرابات عنيفة.

ويدعو النيجر المجتمع الدولي بأسره إلى الالتزام الحقيقي باستعادة النظام الديمقراطي في ليبيا. وليس للنيجر سوى مطلب واحد في ليبيا - إحلال السلام. لهذا السبب، نؤمن بأنه يجب علينا بالفعل أن ندعم عملية تعديل الاتفاق السياسي الليبي. ونحن ندعو جميع الأطراف إلى بذل كل الجهود للتأكد من أن يكون الليبيون أنفسهم أسياد مصيرهم السياسي؛ وأن تكون المصالحة شاملة وتستبعد مجموعات الإرهابيين؛ وأن يكون الجيش موحداً ووطنياً؛ وأن يتم نزع سلاح الميليشيات وتحييد الجماعات الإرهابية؛ وأخيراً، إجراء الاستفتاء والعملية الانتخابية بناء على الدستور الجديد والقوانين الانتخابية القائمة على التراضي.

والتهديد الثاني الذي نواجهه يرتبط بالوجود المستمر لجماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد. ومنذ أكثر من

لهذا السبب، ومع التسليم بحدوث بعض التطورات الإيجابية، من الأهمية بمكان للدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقديم المزيد من الالتزامات بالشراكة والتعاون، بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومكافحة أوجه عدم المساواة داخل الدول وفي ما بينها. وفي هذا الصدد، يشدد النيجر على الحاجة الملحة إلى تعبئة الموارد اللازمة لتمويل التنمية بشكل فعال، وفقاً لخطة عمل أديس أبابا.

إن حكومة النيجر، وبغرض دعم كفاح شعب النيجر من أجل تحقيق الرخاء والتقدم المشترك، أقدمت من جانبها على تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠١٢-٢٠١٥ بنجاح، واعتمدت للتو خطة ثانية للأعوام من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢١. وهذه الخطة تراعي الاتجاهات الرئيسية لبرنامج النهضة، القانون ٢، لفخامة السيد محمدو إيسوفو، رئيس جمهورية النيجر، واستراتيجية التنمية المستدامة والنمو الشامل للجميع، النيجر ٢٠٣٥. وقد صُممت لمواصلة الجهود التي تبذلها الحكومة وتعزيزها في مواجهة التحديات الهائلة للتنمية في بلدنا. إنها تعبير عن تصميمنا على تحسين المؤشرات الاجتماعية الأساسية بدرجة كبيرة وعلى نحو مستدام، وضمان الحقوق العالمية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، وحماية البيئة، وبناء مؤسسات ديمقراطية قوية، والدفاع عن سلامة أراضيها، وكفالة أمن البضائع والناس في جميع أنحاء الأراضي الوطنية. كما تراعي السمات الرئيسية لخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وستُرفع هذه الخطة في الوقت المناسب جداً إلى شركاء النيجر التقنيين والماليين خلال اجتماع مائدة مستديرة للمانحين يُعقد في باريس في الفترة من ١١ إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، تحت رعاية رئيس جمهورية النيجر. وسوف يعيّن النيجر طاقاته من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من الموارد الداخلية لتمويل الخطة، ولكنه يعرف أيضاً كيف يعتمد على

وعلى الرغم من التزام الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وعزمها، لا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء ضعف التعبئة من جانب المجتمع الدولي لجعل تلك القوة فاعلة. والنيجر على اقتناع بأن هذه القوة ستمكّن على نحو لا رجعة فيه من تهيئة الظروف لتغيير ميزان القوى لصالح السلام والاستقرار في مالي، وبالتالي في جميع أنحاء منطقة الساحل. لذلك، أدعو إلى الشروع حقيقة في اتخاذ القرارات اللازمة. ويدعو النيجر مجلس الأمن إلى اتخاذ قرار جديد ينص على الالتزام بدعم قواتنا بموجب الفصل السابع، وتوفير آلية للتمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به. علاوة على ذلك، إن المسألة هي مجرد مسألة إعادة توجيه للموارد المتاحة بغية تمكين القوة من تحقيق أهدافها.

وما هو على المحك في منطقة الساحل ليس القتال لتحقيق السلام والأمن في المنطقة فحسب، بل أيضاً لتحقيق السلام والأمن الدوليين. ومن شأن التقصير في مساعدة منطقة الساحل وترك الحالة في مالي تتدهور أكثر فأكثر أن يشكل خطأ ينبغي للدول الأعضاء عدم ارتكابه. لذلك، أود أن أشكر جميع الشركاء الذين أعلنوا بالفعل عن مساهمتهم في تفعيل القوة المشتركة لمنطقة الساحل. ويرحب النيجر بالمشاروات الأخيرة التي أجراها الأمين العام، ويحثه على مواصلة بذل جهوده الرامية إلى التمكن من نشر القوة.

وفي ما يتعلق بعمليات حفظ السلام، ألم يحن الوقت لقيام الأمم المتحدة بالنظر في مسألة فعاليتها، واستخلاص الدروس الناجمة عن أوجه القصور والإخفاقات التي لوحظت هنا وهناك؟ في الواقع، إن طبيعة الجهات الفاعلة في تلك الصراعات قد تغيرت. إننا نتعامل مع جهات فاعلة من غير الدول تقوم بأعمال لا متناظرة بحيث لا تتكيف بعثات حفظ السلام معها ولا تكون مستعدة لها. لهذا السبب، أصبحت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي إحدى أشد بعثات الأمم المتحدة خطورة اليوم. لذا من الأهمية

عامين، وبالتآزر مع الكاميرون وتشاد ونيجيريا، ما فتئنا نقاتل بقوة جماعة بوكو حرام الإرهابية. فهذه الجماعة الممجية، التي أودت بحياة آلاف الضحايا، تُعتبر اليوم إحدى أشد الجماعات وحشية في السنوات الأخيرة.

وبفضل القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، حققنا انتصارات مجدية وانتقل الخوف إلى الجانب الآخر. واليوم، توصلنا إلى خفض القدرات الهجومية والضارة التي تمتلكها جماعة بوكو حرام إلى حد كبير. فلم يعد ممكناً لهذا التنظيم الإجرامي أن يسيطر على أي مكان ويديره في أي بلد من بلداننا، كما كان يفعل بسهولة كبيرة من قبل. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن جماعة بوكو حرام قد ضعفت وتشتت، ثمة عناصر منها لا يزالون خطيرين. فهم يشنون هجمات انتحارية من قبل فتيات صغيرات يُرغمْنَ على أن يُصبحن قنابل بشرية أو على ممارسة الاسترقاق الجنسي، والانخراط في عمليات ابتزاز واختطاف. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى ٣٩ من النساء والأطفال الذين تعرضوا للخطف خلال شهر تموز/يوليه الماضي في النيجر على أيدي جماعة بوكو حرام الإرهابية. ولا تزال حكومة النيجر تعمل بقوة وتعبئ طاقاتها من أجل تحريرهم.

والتهديد الثالث الذي يثير قلقنا إلى أبعد حد هو الحالة في شمال مالي. ويجب أن نعمل على حل مسألتين هناك. الأولى تتعلق بتنفيذ اتفاقات الجزائر للسلام، والثانية تتعلق بمكافحة الجماعات الإرهابية وتجار المخدرات.

من وجهة نظرنا، إن الأهم بين هاتين المسألتين هو مكافحة الجماعات الإرهابية وتجار المخدرات. وإلى أن يتم هزيمتهم، سيكون من الصعب تنفيذ اتفاقات السلام أو الأمل في استعادة سلطة دولة مالي على جميع أراضيها الوطنية. لذلك، تتمثل غايتنا الرئيسية، أي هدفنا، في القضاء على هذه الجماعات وتدمير جميع مصادر تمويلها. لهذا السبب، قررت البلدان الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل إنشاء قوة مسلحة مشتركة.

النزاعات. ونحن بحاجة إلى الانتقال من مرحلة المسائل الإنسانية إلى مرحلة التنمية.

وإذ أنتقل إلى قضايا دولية معينة، أشير إلى أن النيجر تتضامن مع نضال الشعب الفلسطيني من أجل نيل الحرية والاستقلال. وبظل موقفنا هو الدعم الثابت للتسوية العادلة والنهائية لتلك القضية، وضمان قيام دولة فلسطين ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية.

إن الانتهاكات التي ترتكب بحق مسلمي الروهينغا في ميانمار غير مقبولة. ويجب معاقبة مرتكبي هذه الانتهاكات الخطيرة والجسيمة لحقوق الإنسان. وتدين النيجر إدانة قاطعة تلك الفظائع.

إن النيجر، وهي دولة طرف في اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، ستحترم التزاماتها. ونحن مقتنعون بأنه لا بديل عن إنقاذ كوكبنا وخاصة الحفاظ عليه للأجيال المقبلة. إن اتفاق باريس إعمالاً لوعينا، ولكنه أيضا دليل على مسؤوليتنا المشتركة أمام التاريخ. والتراجع أمر مستحيل إلا إذا كان المرء يعتقد أن مصير الأرض والبشرية أمر لا يهم الجميع.

وتحض النيجر الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا على المشاركة في الحوار البناء الذي بدأ بين البلدين حتى يجري تطبيع العلاقات بينهما ورفع الحصار على نحو كامل.

إن مسألة نزع السلاح مسألة حاسمة الأهمية. وهي تستحق إيلاء اهتمام خاص لها لتعزيز الثقة بين الدول. وتؤيد النيجر بقوة الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة بغية تحقيق نزع السلاح العام والكامل فيما يتعلق بكل من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية.

إن التحديات الجديدة التي ولدتها العولمة والتحولت التي أثرت على العلاقات الدولية على مدى عقود وضرورة أخذ الأبعاد الجغرافية السياسية الجديدة في الاعتبار، ولا سيما فيما

بمكان أستعراض تلك البعثات في ما يتعلق بتكوينها وتسليحها وخاصة الولايات المنوطة بها.

وفي سياق مناقشة مسألة الإرهاب والمعرفة التي عقدت قواتنا الدفاعية والأمنية العزم على خوضها، أود القول هنا إن النيجر سيظل إلى الأبد ممتناً لتضحية بناته وأبنائه الذين يقاتلون بشجاعة وشرف لصون وحدة بلدنا والحفاظ عليه.

ونحن ندفع بالتأكيد ثمنا باهظاً لهذا الكفاح، لكن النيجر ستواصل القيام بدورها وأداء واجبها لضمان ألا يتمكن أي إرهابي أو منظمة إجرامية مرة أخرى أبداً من احتلال أي جزء من أراضيها أو السيطرة عليه. ولهذا السبب، لن تغتر الحكومة في جهودها الكبيرة لضمان استعادة قواتنا للسيطرة وتعزيز قدراتها. ولن يلين عزمنا، وأنا أعلم أننا سننتصر في هذه الحرب لأن قضيتنا نبيلة.

في كل عام، يعرض آلاف المهاجرين في أنحاء العالم حياتهم للخطر بحثاً عن حياة أفضل، وأصبحت صحارى ومحيطات العالم مقابر مكشوفة. ولا بد من حماية المهاجرين غير النظاميين، ضحايا المهرين الجرمين الذين لا إيمان لهم ولا يلتزمون بأي قانون. وتؤكد النيجر، وهي بلد عبور أساساً، مجدداً عزمها على مكافحة شبكات الهجرة غير النظامية وستواصل بذل ما في وسعها لمواجهة الأسباب الجذرية لهذه الهجرة. وهذا هو مغزى الخطة التي قدمها بلدي إلى مؤتمر قمة الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي في فاليتا بشأن الهجرة.

أشرت إلى الحالة الأمنية في غرب وشرق النيجر. وأود أن أذكر هنا أن بلدنا، نتيجة لهذه النزاعات، يستضيف أكثر من ٢٠٠٠٠٠ من اللاجئين والمشردين داخليا والعائدين، رغم أنه من بين أفقر بلدان العالم. وبالنسبة للنيجر، فإن أهم شيء اليوم هو تجاوز حالات الطوارئ هذه حتى يتسنى إطلاق عملية للتعافي الاقتصادي الاجتماعي في المناطق المتضررة جراء تلك

شبه تام وخسارة العديد من الأرواح. وقلوبنا أيضا مع شعب كوبا الذي ترتبط معه منطقتنا بصداقة خاصة جدا. وأهيب بالمجتمع الدولي الإقرار دون تأخير بمسؤوليتنا عن مساعدة أولئك المتضررين جراء الكوارث الطبيعية.

وأشارك الذين سبقوني في التكلم في تهنتكم، السيد الرئيس، على انتخابكم رئيسا لهذا الجهاز الدولي. وأنا على ثقة في قيادتكم وأؤكد لكم دعم وتعاون وفد بلدي. وأغتنم أيضا هذه الفرصة للإشادة بسلفكم، السفير بيتر طومسون، ممثل فيجي، على قيادته القديرة للدورة الحادية والسبعين للجمعية.

وأود أيضا أن أشكركم والأمين العام غوتيريش على قيادتكم واستعدادكم لأن تكونا أمينين على روح ميثاق الأمم المتحدة. وأعتقد أن ثمة قيمة لتكرار ملاحظتكم الفطنة والمهمة تماما بأن الميثاق لا يشير إلى الحرب إلا خمس مرات بينما يشير إلى السلام ٤٧ مرة.

خلال الدقائق القليلة القادمة، سأسعى إلى عرض تفسير غرينادا لمعنى النضال من أجل السلام وتوفير حياة لائقة للجميع على كوكب مستدام، وهو موضوع هذه الدورة.

أود أن أقول كلمات قليلة عن تغير المناخ. وأنا على ثقة بأن جميع المتكلمين هنا تقريبا ذكروا شيئا عن تغير المناخ، لأنه كما نعلم جميعا موضوع جوهري وهام جدا. ولا يسعنا قطعا، بناء على ما شهده المحيط الأطلسي من أنشطة مؤخرا، أن نشكك في أن المناخ يتغير. وفي الواقع، فإن ثمة اتفاقا في الرأي بين ٩٧ في المائة من علماء المناخ الذين ينشرون أبحاثهم بصورة نشطة على أن تغير المناخ يُعزى إلى الأنشطة البشرية.

أما بالنسبة للذين يشككون في صحة هذا العلم، فمجموعة الظواهر الجوية البالغة الشدة على مدى السنوات القليلة الماضية لا بد من أنها تكفي لدق ناقوس الخطر.

يتعلق بأفريقيا، تقتضي منا التعامل مع القضية بالغة الأهمية المتمثلة في إصلاح أجهزة الأمم المتحدة. ووفقا لتوافق آراء إيزوليني، تدعو النيجر إلى استعراض تكوين مجلس الأمن وإعادة تنشيط أعمال الجمعية العامة وإلى أن تظل الأمم المتحدة منظمة ديمقراطية تركز المساواة في السيادة بين الدول، لا منظمة متعددة المستويات تتباين فيها حقوق الأقوياء والضعفاء.

في ختام بياني أمام هذه الجمعية، أود أن أؤكد من جديد أن بلدي، النيجر، في كل فرصة وفي مواجهة كل تحدي، سينهض دائما لقيام بدوره المناسب لتعزيز السلام والدفاع عنه والقضاء على الفقر وعدم المساواة والحفاظ على البيئة. ونحن ندرك تماما مسؤولياتنا عن تغيير مصيرنا ونسهم في جعل العالم آمنا وأفضل. ونضطلع بتلك المسؤوليات على نحو تام وبتصميم.

ليبارك الله النيجر والأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إلفين غمرود، وزير الخارجية والشؤون القانونية وشؤون كاريباكو ومارتينيك الصغرى والحكم المحلي في غرينادا.

السيد غمرود (غرينادا) (تكلم بالإنكليزية): أنقل إليكم التحيات الحارة لرئيس وزراء غرينادا، صاحب المقام كيث ميتشل. إن رئيس الوزراء ميتشل يؤمن بإخلاص بعمل الجمعية العامة ولا يغيب عنها إلا لأنه يعتقد أن وجوده في المنطقة، بصفته رئيس الجماعة الكاريبية، يتيح لزملائه رؤساء الوزراء السفر إلى نيويورك لعرض أوضاع بلدانهم التي ضربتها الأعاصير.

إن قلوبنا مع جميع الضحايا، في منطقة البحر الكاريبي وفي المكسيك وفي أنحاء العالم، الذين يعانون حاليا جراء الآثار السلبية لتغير المناخ والكوارث الطبيعية، ونصلي من أجلهم. في غضون الأسابيع القليلة الماضية، دُمر عضوا منظمة دول شرق البحر الكاريبي، الدولتان الكاريبيتان الصغيرتان بربودا وكومونولث دومينيكا، جراء الإعصارين إيرما وماريا اللذين سببا دمارا

لاحظ صندوق النقد الدولي انخفاضاً في عدد علاقات المصارف المراسلة، فإنه يتوقع تأثيراً سلبياً على التجارة العالمية والنشاط الاقتصادي هذا العام. وعلاوة على ذلك، في الحالات المحددة لغرينادا وبقيّة بلدان الجماعة الكاريبية، فإن تكلفة التقيد بخطة الضرائب الدولية التي وردت في الجلسة العامة التاسعة التي انعقدت بين منظومة الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية في تموز/يوليه كانت تكلفة عالية على نحو غير مسبوق.

بالإضافة إلى التهديد بفقدان علاقات المصارف المراسلة المفقودة، يتعين علينا أيضاً التعامل مع القائمة السوداء الأحادية التي تتضمن مؤسساتنا بوصفها تمارس غسل الأموال وتوفر الملاذات الضريبية، إنها قائمة لا أساس لها من الصحة في كثير من الأحيان. عملت غرينادا من دون كلل لتوقيع اتفاقات تبادل المعلومات الضريبية، فقد وقعت ١٤ من هذه الاتفاقات منذ ٢٠١٠. إنه من المؤلم لنا بوصفنا صناع سياسات أن ننفق مواردنا المحدودة للامتثال للقواعد، ومقابل ذلك لا نواجه سوى عواقب غير عادلة في حين أن من الواضح تماماً أننا نمتثل لها. لا توجد ردود سهلة على تلك التحديات، ولكنني أحض شركاءنا على الكف عن اتباع نهج صارم نحو هذه المسائل عند التعامل مع دول نامية صغيرة وضعيفة مثل دولنا.

تؤيد غرينادا أيضاً القرار ٥/٧٠، الذي يدعو إلى إنهاء الحظر للاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. ونعتقد أيضاً أن استئناف الحوار ربما يكون بشير خير لاكتشاف حل مقبول لكلا الطرفين.

أخيراً، فيما يتعلق بالتمويل، من دواعي فخري أن أذكر بأنه فيما يتعلق ببرنامج التكيف الهيكلي في غرينادا، فقد أثنت عليه أطراف كثيرة، محلية وإقليمية ودولية. في أيار/مايو، أفاد صندوق النقد الدولي بما يلي:

”تواصل غرينادا بثبات عملية الإصلاح، وأحرزت تقدماً نحو تحقيق أهداف البرنامج الرئيسية.“

إن حالات الطقس البالغة الشدة وغير المتناسبة تؤثر بأشدّ الفئات ضعفاً من سكان كوكبنا، مثل النساء والأطفال والمسنين. لذلك، تؤيد غرينادا إيلاء اهتمام خاص لتلك المجموعات. بينما نقيّم الأضرار المادية الناجمة عن هذه الكوارث، يجب ألا يغيب عن بالنا قط التأثير النفسي الشديد الذي تتركه تلك الأضرار على الناجين.

نكرر التزام غرينادا باتفاق باريس بشأن تغيير المناخ. إن رئيس الوزراء في غرينادا عندما تكلم بصفته رئيس منتدى البنك الدولي المعني بالدول الصغيرة في حزيران/يونيه، أعرب عن أسفه لانسحاب الشركاء الرئيسيين من الاتفاق. ولذلك، نشجعهم على إعادة النظر في قرارهم. اعتمدت حكومة غرينادا خطة النمو الأزرق الطموحة للاستفادة من أراضيها البحرية الشاسعة ومواردها التي لا تعد ولا تحصى. تهدف غرينادا إلى أن تكون منارة للتنمية المستدامة للدول البحرية حول العالم. إن حجمها الصغير نسبياً يجعلها مشروعاً مثيرة للاهتمام ويمكن تحقيقه. وخططنا الرئيسية للنمو الأزرق توفر العديد من الفرص للتعاون.

شدت الجماعة الكاريبية على ضرورة النهوض بتدابير لتنمية الاقتصادات المستدامة القائمة على المحيط في منطقة البحر الكاريبي. تذكرنا كلمة الكاريبي بالشواطئ الجميلة، مثل شاطئ غراند أنس المشهور عالمياً في غرينادا. تهدف مساعيها الأخيرة إلى استخدام مياهاها البحرية بطريقة مستدامة، تحكمها سياسات قوية في مصلحة شعبنا.

أشرت سابقاً إلى العديد من المتغيرات التي تؤثر على استدامة كوكبنا. فالدول الصغيرة مثل غرينادا والبلدان الأعضاء في الجماعة الكاريبية الأخرى يتعين عليها أن تخوض معركة للحفاظ على قدرتها للوصول إلى الأسواق المالية. في آذار/مارس، نشر صندوق النقد الدولي تقريراً بعنوان ”الاتجاهات الحديثة في علاقات المصارف المراسلة“ يبرز بعض التحديات التي تواجه المؤسسات المالية والحكومات في الدول الصغيرة. إذ

الكاريبية محايداً. لن تحاول الجماعة الكاريبية إملاء شروط على أي من الجانبين. إننا نسعى إلى تشجيع حوار هادف على الفرضية القائلة بأن الشعب الفنزويلي يمكن أن يتفق للحفاظ على مستقبل فنزويلا كلها. وفي الوقت نفسه، تؤمن غرينادا بفن الدبلوماسية ومبدأ احترام السيادة.

أما وإذا انتقل إلى المسائل المتعلقة بالصحة، فإن عام ٢٠١٧ يصادف الذكرى العاشرة للمناسبة التاريخية عندما وقع رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية على إعلان بورت أوف سبين بشأن الأمراض غير المعدية. وفي حين أُحرز بعض التقدم في تقليص تلك الأمراض، لا يزال يوجد الكثير من العمل الذي يتعين إنجازه. إن منطقة البحر الكاريبي لديها أكبر عبء من الأمراض غير المعدية في الأمريكتين.

ولذلك، فإننا نحث الحلفاء الرئيسيين على مواصلة الشراكة معنا، فيما نحاول تصحيح هذا الواقع المؤسف.

وقد أحرزت غرينادا تقدماً هاماً في مكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتبلغ نسبة الإصابة بالمرض حالياً بين سكاننا ٠,٣ في المائة فقط. ولا بد من الإشادة بعمل الوحدة الوطنية لمكافحة الأمراض المعدية في غرينادا وبالعاملين في مجال الرعاية الصحية وبصانعي السياسات العامة على الأعمال التي يقومون بها في هذا الصدد. بيد أن ذلك العمل مدعوم إلى حد كبير بالمساعدة الدولية التي يجري استنفادها - كما جرى بالفعل في بعض بلدان منطقة البحر الكاريبي - وهي مساعدات لا يُنتظر تجديدها.

وتعرب غرينادا عن شكرها للصندوق العالمي وخطة رئيس الولايات المتحدة الطارئة للإغاثة من الإيدز ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية والمصرف الإنمائي الألماني على ما قدموه من مساعدة. وأحث الجهات المانحة على التحلي بالمرونة في استجاباتهم المتعلقة بالإغاثة. ولا يمكننا أن ننتظر البيانات بينما

بفضل ما يتحلى به من قيادة وحكمة رئيس وزرائنا وبفضل تضحيات شعب غرينادا، يركز اليوم اقتصاد غرينادا على أرضية صلبة. إن اقتصاد غرينادا الذي يسير حالياً على درب الازدهار دليل على أن التعديلات الهيكلية ليست سيئة في حد ذاتها. فالاستثمار الأجنبي والمحلي، عند أعلى المستويات في السنوات الأخيرة. على الرغم من أننا نتوخى الحذر في إعلان النصر في ذلك المجال، وثق جداً بأنه يسير في الاتجاه الصحيح.

تعتقد غرينادا أن جميع السبعة مليارات نسمة الموجودين على كوكبنا لهم بعض حقوق الإنسان الأساسية. والإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في عام ١٩٤٨ واضح لا لبس فيه. نحن جميعاً نسترشد بالمادة الأولى من الإعلان ولتي تنص على أن جميع البشر يولدون أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق.

فيما يتعلق بقضية الأمن الدولي، تواصل غرينادا العمل مع شركائنا الدوليين لمصلحة السلام العالمي. وغرينادا نشطة وممتثلة للعديد من المسائل المتعلقة بالأمن الدولي. وتنظر غرينادا إلى الحالة في شبه الجزيرة الكورية بتوجس عظيم، وتأمل في حل النزاع سلمياً. فانتشار الأسلحة النووية مدمر بحكم طبيعته ولا يخدم أي غرض مفيد للبشرية. لذلك تحض غرينادا أصدقاءها وحلفاءها على الكف عن جميع أشكال تطوير واختبار هذه الأسلحة. في كل سنة، يجري إنفاق ١٠٥ مليارات دولار على تطوير الأسلحة النووية. ذلك يعادل إنفاق حوالي ١٢ مليون دولار في كل ساعة. إذا كنا على استعداد للتحويل من الدمار إلى البناء، فإن شعوب بربودا، ودومينيكا، وكوبا والمكسيك وغيرها من البلدان التي تعاني من آثار الكوارث الأخيرة ستكون ممتنة للعالم إلى الأبد.

إن غرينادا لا تزال قلقة إزاء التطورات السياسية والاجتماعية في فنزويلا. وعرض رئيس وزراء غرينادا بصفته رئيساً للجماعة الكاريبية، مساعدة الجماعة الكاريبية في تيسير الحوار بين الحكومة والمعارضة في فنزويلا. ولا بد من أن يكون نهج الجماعة

الحادية والسبعين للجمعية. إن جهوده التي لا تعرف الكلل في الترويج لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فضلا عن تفانيه من أجل إيجاد حل لمحنة اللاجئين والمهاجرين وإنعاش المشاورات بشأن إصلاحات الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، ستظل جزءا من الإرث الذي سيخلفه. ونحن على ثقة من أنكم وفريقكم ستكملون مسيرته، كما تعهدتم في بيانكم الافتتاحي (أنظر A/72/PV.1).

اليوم، يواجه العالم تحديات عديدة، تشمل التهديدات الجديدة والقديمة، مثل الإرهاب الدولي والجرائم الدولية الأخرى، واستمرار الفقر والجوع وتغير المناخ، فضلا عن أوجه عدم المساواة على الصعيد العالمي بين الدول في المركز الاقتصادي والاجتماعي. وتلك التحديات تستدعي استجابة مشتركة عاجلة من قل منظومة الأمم المتحدة بأسرها والمجتمع الدولي ككل.

ولذلك، وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي باختيار موضوع هذه الدورة: ”محوية الإنسان: تحقيق السلام والعيش الكريم للجميع على كوكب مستدام“. إنه موضوع جيد وحسن التوقيت لأن معظم بلداننا تعدّل استراتيجياتها وخططها الإنمائية لضمان التنفيذ السريع والحسن التوقيت للأهداف والغايات الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويجب أن يركز السعي إلى تحقيق السلم والحياة الكريمة للجميع على كوكب مستدام على القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار الاقتصادي والاجتماعي، ومعالجة أوجه عدم المساواة والظلم، والتصدي للآثار السلبية لتغير المناخ. ويمكن تحقيق ذلك من خلال التنفيذ الناجح لأهداف التنمية المستدامة.

وإدراكا لهذه الحقيقة، فقد أدرجت تنزانيا أهداف التنمية المستدامة في المرحلة الثانية من خطتنا الخمسية للتنمية للفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢١، والتي تركز على التصنيع، على أساس التكامل بين القطاعين الزراعي والصناعي. وهذه الخطة هي

يعاني شعبنا. وسترد البيانات في نهاية المطاف، ولكن في غضون ذلك، فإن الأرواح والأسر والمجتمعات المحلية معرضة للخطر.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد على أن غرينادا تؤمن بمنظومة الأمم المتحدة. وقد كان لي شرف تمثيل شعب غرينادا وكاريباكو ومارتينييك الصغرى عدة مرات في هذه المؤسسة النبيلة. وإذا تأهب للتقاعد من الحياة السياسية النشطة، فإنني أشعر بالتفاؤل الشديد من أن الفرصة لا تزال سانحة لنا لكي نترك كوكبا صالحا للسكن وينعم بالسلام والازدهار للأجيال المقبلة. وتتسم تحديات عصرنا بالدينامية والاستمرارية، وسنكون مقصرين إن أعطينا الأولوية لأي شيء غير كوكبنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أوغسطين فيليب ماهيغا، وزير الخارجية وشؤون شرق أفريقيا والتعاون الإقليمي والدولي في جمهورية تنزانيا المتحدة.

السيد ماهيغا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أهنيكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة مداولات الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين. ويتعهد وفد بلدي بتقديم الدعم الكامل لكم ولأعضاء مكتبكم.

أود أن أنقل أحر التحيات الأخوية من فخامة السيد جون بومي جوزيف ماغوفولي، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، الذي كان يرغب في أن يكون هنا لكنه لم يتمكن من حضور هذه الدورة للجمعية العامة نظرا لالتزامات ملحة أخرى في الوطن. وقد أوفدني الرئيس ماغوفولي لأؤكد للجمعية أن حكومته ستواصل دعم الأمم المتحدة وولايتها النبيلة لتعزيز السلام والأمن والحرية والتنمية في العالم. كما نود أن نعرب عن دعم وتعاون تنزانيا الراضخين للأمين العام، أنطونيو غوتيريش، إذ يواصل الاضطلاع بمهامه.

ويود وفد بلدي، سيدي الرئيس، أن يشيد بسلفكم، سعادة السفير بيتر طومسون - على قيادته المثالية خلال الدورة

لقد أصبح تغير المناخ تحديا وجوديا لكوكب الأرض بأكمله. فجميع أركان العالم آخذة في أن تشهد بشكل متزايد الآثار السلبية لتغير المناخ، التي تتجلى في استمرار حالات الجفاف وتدهور الأرض والتحات الساحلي وارتفاع حرارة المحيطات وأنماط الطقس الشديدة القسوة مثل العواصف الحلزونية وأعاصير التيفون والأعاصير المدارية والفيضانات. وفي تنزانيا، على سبيل المثال، فإن ما يدعو إلى الإحباط أن نشهد الثلوج والأنهار الجليدية لكليمنجارو - وهو أعلى جبل في أفريقيا - وهي تذوب بمعدل ينذر بالخطر.

وإزاء تلك الخلفية، أود أن أعرب عن تعاطف حكومة بلدي الصادق وتعازيها لأشقائنا وشقيقاتنا في منطقة البحر الكاريبي وجنوب آسيا والمكسيك ونيجيريا وسيراليون والولايات المتحدة الأمريكية وفي جميع أرجاء العالم الذين وقعوا ضحايا للآثار المدمرة لتغير المناخ. إن خواطرنا وصلواتنا مع من فقدوا أرواحهم ومن فقدوا ممتلكاتهم وشردوا. ولنا جميعا، ينبغي أن يكون هذا نداء يقظة وتذكرة بأنه لا حدود لتغير المناخ وبممكنه أن يقضي على الإنجازات الاقتصادية والإنمائية في غمضة عين. ولذلك، كما أسرعنا باتخاذ إجراء، أصبحت الفرص أمامنا أفضل لحماية كوكب الأرض من أجل الأجيال الحالية والمقبلة.

ومن حسن الطالع أن لدينا اتفاق باريس، الذي دخل حيز النفاذ بالفعل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ لمعالجة هذه المشكلة. وتكرما للجهود المشتركة التي تمخضت عن اتفاق باريس في ظل قيادة فرنسا، ينبغي أن ننفذ جميع مواد الاتفاق نصا وروحا. وينبغي أن تتجاوز المساعدة المقدمة للبلدان النامية مجرد تدابير التخفيف وأن تستهدف تدابير التكيف مع إدماج التكنولوجيا الخضراء للحد من انبعاثات الكربون من البداية.

ولا تزال النزاعات العنيفة تعصف بالعالم وتشكل تحديا الأمم المتحدة، لا سيما مجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. وهي تؤدي بحياة

إحدى أدواتنا لتحقيق رؤيتنا للتنمية الوطنية لعام ٢٠١٥، التي تسعى إلى الانتقال ببلدنا إلى فئة البلدان المتوسطة الدخل. وبالتعاون مع شركائنا في التنمية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، وضعنا الأطر لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، التي تشمل استراتيجيات الاتصال ونشر المعلومات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وذلك لجعل الأهداف مفهومة لدى الجميع. ويجري نشر المعلومات باللغتين الإنكليزية والسواحيلية، وهي لغتنا الوطنية ويتكلمها جميع التنزانيين. ويجري عقد حلقات عمل تثقيفية بشأن أهداف التنمية المستدامة، للإدارات الإقليمية والسلطات الحكومية المحلية، بحيث يمكن تعميم هذه الأهداف في الخطط والميزانيات المحلية ليستفيد الأشخاص العاديون ويتم إشراكهم مباشرة، حيث أنهم محور التركيز الرئيسي لخطة عام ٢٠٣٠.

لقد وضعت تنزانيا هدفا للنمو لرفع المتوسط من ٧ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ١٠ في المائة في عام ٢٠٢٠، من أجل الانتقال إلى فئة البلدان المتوسطة الدخل بحلول عام ٢٠٢٥. كما نعتقد أن هذا النمو سيشجع الجهود الرامية إلى تعزيز المساواة في المجتمع عن طريق تخفيض معدل البطالة من النسبة الحالية البالغة ٣,١٠ في المائة إلى ٨ في المائة، وسيؤدي أيضا إلى خفض نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر. ويمكن تحقيق هذا النمو بطرق عدة، من بينها زيادة فرص العمل في المناطق الريفية والحضرية وتوفير الدعم المالي من خلال القروض الميسرة للشباب والنساء.

وتشمل التدابير الأخرى تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأمين فرض الضرائب والنظم المالية المنصفة لكيانات الأعمال التجارية وإعادة الانضباط والمساءلة. وتمثل مكافحة الفساد وفرض الانضباط المالي والمساءلة في جميع القطاعات المعالم البارزة لحكومة الرئيس ماغوفولي.

وظلت أحد بلدان اللجوء للعديد من العقود. وفي الوقت نفسه، ما فتئت تنزانيا تشارك بفعالية في مبادرات السلام الإقليمية والدولية، بما في ذلك عملية السلام المستمرة في بوروندي، التي تشرف عليها جماعة شرق أفريقيا ويقوم بتسييرها رئيس تنزانيا السابق، السيد بنيامين وليام مكابا، وبالوساطة فيها فخامة رئيس أوغندا موسيفيني. ولا تزال محادثات السلام ماضية في مسارها، بالرغم من أن خطاها بطيئة وآخذة في التوقف. ومن الأمور التي تدعو إلى التشجيع أن نشير إلى أنه في بعض أجزاء بوروندي تحسنت الحالة الأمنية بقدر كبير يسمح بالعودة الطوعية لحوالي ١٢٠٠٠ لاجئ من أصل ٢٥٠٠٠٠ لاجئ ظلوا في تنزانيا منذ عام ٢٠١٥. ونقدر الشراكة التي أقمناها مع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في حماية اللاجئين في بلدنا ومساعدتهم.

كما أن تنزانيا ما انفكت على مدى عقود تستقبل وتستضيف اللاجئين من جيوب المناطق المضطربة في الجزء الشرقي لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ونثق بأنه سينفذ هناك تنفيذا كاملا لاتفاق السلام المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، مع الوعد بإجراء الانتخابات في الوقت المناسب في ذلك البلد. وفي ذلك الصدد، ناشد قيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية الوفاء بذلك الالتزام وإصدار جدول زمني للانتخابات قريبا. ونحث المجتمع الدولي على تقديم كلا الدعم اللوجستي والمالي لجمهورية الكونغو الديمقراطية لكي تتمكن من استكمال تسجيل الناخبين والإسراع بإجراء الانتخابات المقررة.

وفيما يتعلق بجدول أعمال الجمعية العامة ومجلس الأمن، هناك مشكلتان طال أمدهما تتطلبان اتخاذ إجراء حاسم. إحدهما مسألة تقرير مصير شعب الصحراء الغربية. ومع عودة المغرب إلى صف الاتحاد الأفريقي، زادت الآمال في أفريقيا بأن تلقى المفاوضات بشأن تلك المسألة المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، زحما جديدا وإلحاحا.

الآلاف وتؤدي إلى حالات تشريد الناس وفرارهم بحثا عن أماكن آمنة. ونحن بحاجة استثمار المزيد في منع نشوب النزاعات وتسويتها وجهود الوساطة عن طريق معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وعوامل تكريسها وتحريكها. ومن الضروري حفظ السلام وبناء السلام وبناء الدولة بغية صون السلام وتوطيده حيثما يتم تأمين السلام. ونشيد بالدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في صدارة تلك المبادرات للسلام.

وينبغي أن يكون السعي الجاد لإحلال السلام مسعى جماعيا يشمل الحكومات والمنظمات الدولية والكتل الإقليمية والجهات الفاعلة غير الحكومية والجماعات الدينية ومنظمات المجتمع المدني والأفراد. ويشكل السلام والأمن المستدامان شرطا مسبقا لتحقيق التنمية المستدامة. وفي ذلك الصدد، نشيد برجالنا ونسائنا في الخوذ الزرق الذي يضحون بأرواحهم في خدمة القضية البطولية لحفظ السلام. وظلت تنزانيا، مع البلدان الأخرى، تساهم بقوات في العديد من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ودفعنا ثمنا باهظا بخسارة أرواح حفظة السلام العاملين في البعثات المختلفة. ففي هذا الأسبوع وحده خسرت تنزانيا جنديا لها في جمهورية الكونغو الديمقراطية إثر هجوم شنه متمردو تحالف القوى الديمقراطية. وندين ذلك العمل الجبان بأقوى العبارات الممكنة.

وبالرغم من ذلك، لا تزال تنزانيا ثابتة وملتزمة بالمساهمة بقوات في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي الوقت نفسه، ناشد مجلس الأم مواصلة تعزيز القدرات التشغيلية لقوة لواء التدخل في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لكي يتمكن من التصدي بفعالية للقوات السلبية والحرب غير المتناظرة، اللذين يتجلبان في مسارح الحرب المختلفة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وحافظت تنزانيا على سجلها بوصفها بلدا مسالما يتمسك بسيادة القانون والديمقراطية والمبادئ الأخرى للحكم الرشيد.

الأسلحة النووية، وتدعو إلى نزع فتيل الحرب والدعاية السياسية، وإلى استئناف الحوار برعاية المحادثات السداسية الأطراف.

ومن جهة أخرى، تشيد تنزانيا باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية الذي تم مؤخراً، مما يضع الأسلحة النووية على نفس الأساس القانوني كغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وعلينا جميعاً أن ندعم هذه المعاهدة لزيادة سلطتنا المعنوية في المعركة ضد انتشار الأسلحة النووية.

ولا بد لإصلاحات الأمم المتحدة الرامية لجعل المنظمة أكثر كفاءة وصلة في مواجهة التحديات والتوجهات الجديدة أن تكون متواصلة وتدرجية. والمبادرة الأخيرة للأمين العام جهد جدير بالثناء وينبغي أن يحظى بدعم توافقي من جميع أعضاء الأمم المتحدة. وفي إطار عملية تنفيذ مقترحات الإصلاح الأخيرة هذه، نأمل أن تكون المناقشات جامعة وأن يجرز تقدم على أساس توافق الآراء بين سائر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

والتأخير في إصلاح مجلس الأمن يعتبر اختباراً للإرادة السياسية لدى الأطراف المؤثرة الرئيسية بشأن هذه المسألة الخطيرة، وقد أصبح النقاش بهذا الشأن روتينياً وعقيماً. والحالة الراهنة من شأنها أن تعوق المجلس عن مباشرة مسؤوليته الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين. إن إضفاء الطابع الديمقراطي على مجلس الأمن أمر طيب للمجلس وللعالم في القرن الحادي والعشرين.

ختاماً، أود أن أعود إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بتوجيه نداء قوي للأمم المتحدة والدول الأعضاء بضرورة تنفيذ الأهداف الواردة فيها وفق آجال زمنية قابلة للقياس ومعايير مرجعية متفق عليها. فالفوائد الاقتصادية والاجتماعية من حسن تنفيذ تلك الأهداف ستعزز الديمقراطية والحرية والأمن على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، دون أن يترك أحد يتخلف عن الركب.

وفيما يتعلق بفلسطين، فإننا نؤيد الحل القائم على وجود دولتين - دولتين تعيشان جنب إلى جنب في تعايش سلمي. ولتحقيق تلك الغاية، يجب ضمان واحترام عناصر قيام دولة فلسطين التي لديها مقومات البقاء. ويجب تنشيط عملية السلام المتوقفة لوقت طويل في الشرق الأوسط باتخاذ مجموعة من تدابير بناء الثقة من جانب كلا الطرفين وبضمان الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأكمله.

ولطالما دعونا في الجمعية هذه إلى وقف الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي وغيره من أشكال الحظر المفروض على كوبا، دون نتائج تذكر. واعتزام الولايات المتحدة العدول عن الاتفاقات المبرمة بين البلدين بشأن تطبيع العلاقات يمثل انتكاسة للتقدم المحرز والذي رحبنا به جميعاً في الجمعية وخارجها. وما فتئت تنزانيا تدعو إلى إلغاء جميع أشكال الحظر المفروض على كوبا تماماً. وإن التواصل بين الشعوب الذي بدأ بين شعبي كوبا والولايات المتحدة ينبغي أن يكون لبنة في بناء علاقات حسن الجوار السلمية الدائمة في إطار من روح الحوار والتفاهم.

وبعد انتهاء الحرب الباردة، لاح فجر جديد وآفاق مشرقة بالنسبة لنزع السلاح التقليدي والنووي على السواء. وأوشك مذهب الردع النووي أن يصبح شيئاً من الماضي، وتحفز المفاوضات الرامية إلى تخفيض الترسانات النووية تقدماً صوب التوصل إلى معاهدة لحظر الأسلحة النووية، بما في ذلك التجارب النووية، وتخلي بعض المتطلعين إلى الأسلحة النووية عن طموحاتهم.

إلا أن التطورات الأخيرة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بددت هذه التوقعات المتفائلة. وينساق العالم إلى حافة الهاوية النووية مجدداً. وهذا هو أحدث التهديدات للسلم والأمن الدوليين. وتنزانيا تؤيد جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بتوجهات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن

ودولية وثيقة الصلة بمجريات التفكير الدولي في هذا المنعطف الحاسم من تاريخنا.

واسمحوا لي أن أبدأ حيث ينتهي الموضوع - الكوكب المستدام. وقد اخترت ذلك من واقع تجربتي أنا وأعضاء حضارتنا الكاريبية قبيل مغادرة بلدانا مباشرة لحضور الجمعية العامة هذه. خلال أسبوعين، هيأنا أنفسنا لمواجهة أعاصير ثلاثة، إيرما وخوسيه وماريا. وقد هب إعصاران من الثلاثة، إيرما وماريا، على منطقتنا كأعاصير من الفئة ٥، وفي حالة إيرما، فقد كان الإعصار الأقوى في التاريخ المسجل في المحيط الأطلسي. وأتوقف مؤقتاً للتفكير ملياً في كون أن موسم الأعاصير لعام ٢٠١٧ لم ينته بعد، ومنطقة البحر الكاريبي ستواجه تهديدات مماثلة في كل عام.

وإثر ذلك، واجهنا تدميراً مأساوياً للأرواح والممتلكات والبنى التحتية في أنتيغوا وبربودا وأغيلا وسانت بارتيلمي وسانت مارتن وجزر فيرجن البريطانية وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة وكوبا وجزر تركس وكايكوس وبورتوريكو والجمهورية الدومينيكية وغواديلوب ودومينيكا. ثم هبط إيرما في فلوريدا، الولايات المتحدة، حيث تعرض الملايين للأضرار والدمار، مثلما فعل إعصار هارفي في تكساس، لويزيانا، من قبل.

وقد أشرت إلى مختلف البلدان والأقاليم التي عانت من الدمار أكثر من غيرها، ولكن بلدي الحبيب سانت كيتس ونيفيس لم يفلت من الأذى. فنحن، بدورنا، شهدنا أضراراً في شبكة الكهرباء والطرق وقطاع الزراعة ومصائد الأسماك والبيوت. والواقع، أننا في يوم ١٩ أيلول/سبتمبر، الذي كان ينبغي لنا أن نحتفل فيه بالذكرى السنوية الرابعة والثلاثين لاستقلالنا كدولة، كانت سانت كيتس ونيفيس محاصرةً بهجوم إعصار ماريا..

ولا يمكن تخيل المذبحة التي وقعت في جزء واسع من منطقة البحر الكاريبي. فقد فقدت الأرواح ودمرت المنازل والبنية التحتية وحولت اقتصادات إلى أشلاء بالية ومحييت سنوات من

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد مارك أنتوني برانتلي، وزير الشؤون الخارجية والطيران في سانت كيتس ونيفس.

السيد برانتلي (سانت كيتس ونيفس) (تكلم بالإنكليزية): أنقل إليكم تحيات حكومة وشعب اتحاد سانت كيتس ونيفس. وأود في البداية أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين، مؤكداً دعم وفدي الكامل لكم في اضطلاعكم بمهامكم.

واسمحوا لي أيضاً أن أهنئ سعادة السيد بيتر طومسون، رئيس الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين. لقد أدار الرئيس طومسون المداولات بشأن الكثير من المسائل الملحة باقتدار خلال الدورة المنتهية. وكممثل لفيجي، برهن مرة أخرى على أن الدول الجزرية الصغيرة ما فتئت تقدم إسهامات مشهودة في المسائل ذات الأهمية العالمية.

وأود أيضاً أن أرحب ترحيباً حاراً بالأمين العام غوتيريش إذ يتولى قيادة هذه المنظمة. إن معالي الأمين العام قد تولى دفة القيادة في وقت بالغ الأهمية من تاريخنا الجماعي، ونحن واثقون من أن كفاءته، إلى جانب حنكته السياسية والدبلوماسية، ستمكنه من رسم مسار المنظمة صوب مستقبل مستدام وسلمي للجميع. وأؤكد لمعاليه على دعم حكومة بلدي والتزامها الكاملين.

ويود وفدي كذلك أن يعرب عن تقديره للأمين العام السابق بان كي - مون على أدائه الممتاز، وتتمنى له التوفيق في مساعيه المقبلة.

وأثني على اختيار موضوع الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، "محورية الإنسان: تحقيق السلام والعيش الكريم للجميع على كوكب مستدام". وهذا الموضوع شامل ولكن بسيط؛ مختصر ولكن شامل للجميع؛ ويشتمل على مجالات محورية

شديدة الوضوح على أن تغير المناخ ليس حقيقيا فحسب، بل إنه يشكل تهديدا وجوديا لشعوبنا، وبلداننا وحضارتنا. لقد تداول العالم وتفاوض بشأنه. وقد تعهدنا بالتزامات ووقعنا اتفاقات متعددة، كان آخرها التوقيع على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، غير أن وقت العمل الأكثر إلحاحا ومحددا وملموسا وجماعيا هو الآن.

ومن أقسى المفارقات في عصرنا أننا في منطقة البحر الكاريبي، أقل الناس مسؤولية عن تغير المناخ، وأكثر المتأثرين به على نحو كارثي. إننا لسنا أكبر الملوثين، غير أننا نتحمل العبء الأكبر من آثار التلوث. وبكل معنى الكلمة لا يزال العالم يطلب منا، نحن الدول الصغيرة الضعيفة، مثل أنتيغوا وبربودا ودومينيكا وبلدي، سانت كيتس ونيفس، أن نصرف شيكات لم نكن نحن من حررها. ومن أجل تحقيق كوكب مستدام يجب أن يتحمل من هم أكثر مسؤولية عن تغير المناخ، من خلال انبعاثاتهم من الغازات الدفيئة وغيرها من الممارسات الضارة بيئيا، المسؤولية عن إيقاف عواقبه والتخفيف منها. فلا يسعنا أن نواصل سوء استخدام كوكبنا بنفس الطريقة القديمة.

إن شعب سانت كيتس ونيفس يناشد المجتمع الدولي بأن يلتزم بالسعي إلى استخدام الطاقة المتجددة بسرعة أكبر. ويجب علينا أن نستثمر في منازل ومباني أفضل وأقوى. ويجب علينا تنمية اقتصاداتنا لتتيح لنا المزيد من القدرة على الصمود ماليا ومن المرونة. إن الناس في سانت كيتس ونيفس وفي منطقة البحر الكاريبي يستحقون نفس الحق الأساسي في الحياة وفي تأمين طريقة حياتنا ويطالبون به، مثلنا مثل غيرنا في كل مكان. إنني أطلب من المجتمع العالمي مساعدتنا بصوته الجماعي حتى تتمكن معا من تأليف سيمفونية مجيدة للتغيير - تغيير يكفل لنا كوكبا مستداما للجميع. وأدعو المجتمع الدولي، في هذا الصدد، إلى تعبئة الموارد اللازمة لضمان الإسراع في إعادة إعمار تلك البلدان التي دمرها إعصارا إيرما وماريا.

التنمية. وفي حالة باربودا، أجليت جزيرة بأكملها وأصبحت غير مأهولة وغير قابلة للسكن لأول مرة منذ ٣٠٠ سنة. وجدير بالذكر أن الدمار الذي سببه الإعصاران إيرما وماريا لم يستغرق سوى بضعة أيام. وفي غضون بضعة أيام، وفي كثير من البلدان مجرد ساعات قليلة، شهد العالم أبشع دمار يشاهد في منطقتنا الكاريبية العزيرة.

لقد سمعنا في هذه القاعة رئيس وزراء أنتيغوا وبربودا يتكلم رسميا عن الدمار التام الذي لحق بباربودا (أنظر A/72/PV.14)، واليوم فقط وقفنا في صمت مكروب في الوقت الذي سرد فيه رئيس وزراء دومينيكا الدمار شبه الكامل الذي لحق ببلده الجميل والخسارة الفادحة في الأرواح (أنظر A/72/PV.19). إن رواياتهم المباشرة تحرك أكثر القلوب برودة وتدفعها إلى البكاء.

إننا اليوم نعرب عن عميق تعازينا لإخواننا وأخواتنا ونواصل الابتهاال لأجلهم. ولكن حتى ونحن نفعل ذلك، علينا أيضا أن نتذكر ضحايا الزلازل الثلاثة المروعة في المكسيك وتلك التي وقعت في اليابان ونيوزيلندا. إن أفكارنا ودعواتنا كذلك مع حكومات وشعوب تلك البلدان.

لقد حان الوقت الآن لكي يتعامل العالم مع هذه الظواهر لا على أنها كوارث طبيعية، ولكن بوصفها كوارث من صنع الإنسان، كما هي في حقيقتها. والحقائق العلمية واضحة جلية. فما زالت محيطاتنا تزداد دفئا بسبب إساءتنا المستمرة لاستخدام كوكبنا الأرضي. والمحيطات الأدفأ تغذي وتوجد عواصف مرعبة مثل إيرما وماريا. إننا نقف شهداء الآن، أكثر من أي وقت مضى، على الحاجة الماسة إلى تأييد الدعوة إلى الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وجميع الأعمال والسلوكيات الأخرى التي تؤدي إلى تفاقم آثار تغير المناخ.

إن تغير المناخ بالنسبة لنا في منطقة البحر الكاريبي ليس مسألة تفكير أكاديمي. فالأزمة الإنسانية التي تتكشف في منطقة البحر الكاريبي في أعقاب الإعصارين إيرما وماريا هي شهادة

بصفة خاصة على العمل الذي تضطلع به الكومنولث وقيادتها. ويستتبع ذلك أنه إذا أردنا تحقيق كوكب مستدام، فإن ذلك يتطلب اتباع نهج عمل الجميع كيد واحدة. ومن البداية، يجب أن تكون هناك مشاركة من جميع أصحاب المصلحة. وينبغي ألا يترك أحد وراء الركب، وبالتالي فإن هذا يدعو إلى الشمولية والوحدة وتقدير المشاركات والإسهامات التي يمكن أن يقدمها الجميع لتحقيق العالم الذي نصبو إليه.

وهذا يقودني إلى الجزء الأول من موضوع دورتنا - محورية الإنسان. فلا جدال في أن شعبنا هو موردنا الرئيسي. وبالتالي فإنه ليس من قبيل الأعجوبة أن تخصص الحكومات نسبة كبيرة من ميزانياتها لتطوير رأس مالها البشري وتبذل جهداً كبيراً لضمان أنها تلي الاحتياجات الأساسية لسكانها. والحكومات التي لا تعمل من أجل راحة شعوبها وتسيء معاملتهم وتعتدي عليهم وتضطهدهم، يجب أن ينبذها المجتمع الدولي.

إن عالمنا يشمل جميع أنواع البشر، غير أنني أود أن أسلط الضوء على الشباب - وهو قطاع في جميع شعوبنا يجب على المجتمع العالمي أن يركز جهوده عليه. وأثني على الأمم المتحدة في جهودها الدؤوبة الرامية إلى توجيه الاهتمام إلى شبابنا. وبالفعل، فقد اعتمدت الجمعية العامة قبل عقدين من الزمان برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها.

فالشباب يشكلون ربع سكان العالم. ويشكل الشباب والأطفال معا حوالي ٤٠ في المائة من سكان العالم. والشباب ليسوا فقط مستقبلنا؛ إنهم حاضرننا. وعلى الصعيد العالمي، يجب على الحكومات أن تفعل كل ما في وسعها لتوفير المؤسسات والفرص للتعليم وتنمية القدرات، وأن توجد فرص العمل وتعد وتوجه الشباب إلى السعي إلى الأعمال الحرة. ولكن الحكومات لا يمكنها أن تقوم بهذا العمل بمفردها. ولذلك، فإننا نستغل هذا المحفل لدعوة أوساط الأعمال التجارية، فضلا عن الوكالات والجهات الفاعلة غير الحكومية، لمد شبابنا بخيارات وفرص قابلة

ويدين وفد بلدي بلا تحفظ التحليل العقيم المرتكز على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الذي كانت تستخدمه الوكالات الدولية لتقول لدولنا الجزرية الصغيرة النامية أننا صرنا الآن من البلدان المتوسطة المرتفعة الدخل، ومن ثم نستبعد من الحصول على المساعدة الإنمائية أو التمويل الميسور التكلفة. إنها مهزلة ومأساة أن يشهد المجتمع العالمي هذا التدمير الناجم عن قوى خارجية كلياً عن نطاق سيطرة الدول الكاريبية، ثم يرفض السماح لتلك الأمم ذاتها بالحصول على الموارد اللازمة لإعادة البناء. ولا بد من إيجاد نموذج أكثر معقولية وعدلاً يأخذ في الاعتبار أوجه الضعف الخاصة للدول الجزرية الصغيرة.

ولذا فإن سانت كيتس ونيفيس تشارك الآخرين في المطالبة بوضع مؤشر للضعف كجزء من مصفوفة الحصول على المساعدة الإنمائية. ولا ينبغي إجبارنا، نحن في منطقة البحر الكاريبي الواقعيين أصلاً في مصيدة الدين، على الاقتراض تجارياً بأسعار فائدة عالية لإعادة بناء حياتنا بعد كل كارثة مدمرة. إن هذا واجب أخلاقي علينا جميعاً، وينبغي له أن يكون كذلك، في أعقاب الدمار الذي شوهه في منطقة البحر الكاريبي.

وعلينا أن نعمل على إعادة البناء. إن بلدانا مثل دومينيكا ليست لديها مناطق آمنة أو مناطق جغرافية أخرى يمكن نقل السكان إليها. إن إعصاراً في حجم إيرما وماريا يدمر بلدان بأسرها. ونحن في منطقة البحر الكاريبي أناس نعتد بأنفسنا ونقدر على الصمود. ويجب على العالم ألا يقف مكتوف الأيدي وأن يسمح لشعور تغير المناخ بأن تجبر سكان منطقة الكاريبي على أن يصبحوا لاجئي مناخ. ويجب علينا أن نعيد البناء، ونحن بحاجة إلى أن يشاركنا المجتمع الدولي في جهود إعادة البناء هذه.

وأود أن أشيد، في مجال مكافحة الآثار الوخيمة لتغير المناخ، بعمل العديد من الوكالات والمنظمات الدولية، فضلاً عن الجهات الفاعلة غير الحكومية. إن بلدي يشعر بالسرور

جميع أفراد المجتمع الدولي على بذل كل الجهود من أجل تحقيق السلام وتعزيزه.

وموضوع الدورة الحالية يوجه نداء واضحاً ليس من أجل السعي لتحقيق السلام فحسب، بل من أجل السعي أيضاً لحياة كريمة للجميع. فلا ينبغي لأي فتى وفتاة ورجل وامرأة وشخص أن يتخلفوا عن الركب. ويجب علينا أن نعمل معاً بغية الحد من الفقر والجوع، وتعزيز العدالة والمساواة، وكفالة حصول شعوبنا على الرعاية الصحية والفرص الاقتصادية. وفي ذلك الجهد العالمي، يجب أن نشمل الجميع ونسمح لكل بلد بأن يؤدي دوره. وما من بلد يمكنه أن يفعل ذلك بمفرده. والمعاونة البشرية في أي مكان هي معاونة بشرية في كل مكان. ويجب علينا بناء الشراكات وكفالة مساهمة جميع سكان كوكبنا الأرض. ويجب السماح للجميع بالجلوس إلى طاولة الأخوة والإسهام في إيجاد حلول دائمة للمشاكل التي نواجهها.

وفي هذا الصدد، ندعو المجتمع الدولي مرة أخرى إلى النظر في مسألة صديقتنا العزيزة تايوان - البلد الحديث الذي يضم ٢٣ مليون نسمة حققوا نجاحات هائلة في التكنولوجيا، والزراعة، والصحة، والطاقة المتجددة؛ البلد النموذجي للسلام والأمن. وقد اختبرت سانت كيتس ونيفس مباشرة فوائد الشراكة مع تايوان. هناك الكثير الذي يمكن أن تقدمه، ونحن نخسر بشكل جماعي عندما نسعى إلى عزل الأمم الزميلة ومنعها من الجلوس على مقعد إلى الطاولة الدولية. وتواصل سانت كيتس ونيفس دعمها الثابت لجمهورية الصين في تايوان حكومة وشعباً بغية انضمامها إلى الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى. هناك الكثير الذي يمكننا أن نتعلمه من تايوان، ولم يعد بإمكاننا تجاهل أصوات ٢٣ مليون نسمة.

وبالقدر نفسه، ندعو مرة أخرى إلى رفع الحصار المفروض منذ ٥٠ عاماً على شقيقتنا الكاريبية، كوبا. إن الشعب الكوبي شعب نبيل أثبت قدرته على الصمود بالرغم من الصعاب الهائلة.

للبقاء لعمل مجز وتقدم اجتماعي واقتصادي. ولا يمكننا أن نتكلم عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة بدون التركيز على شبابنا.

وثمة عنصر حيوي من أجل كوكب مستدام - ذاك هو السلام. فيجدر بنا جميعاً، صغير الأمم وكبيرها، العمل من أجل تحقيق تلك القيمة العالمية الأساسية. وللأسف، بينما يضطر المواطنون في بعض البلدان إلى الانخراط في كفاح يومي من أجل البقاء، متحملين الشمس الحارقة والبرد القارس للعمل بأجر يقل عن دولار في اليوم، فإن هناك بلدان أخرى تنفق بلايين الدولارات في تطوير أسلحة الحرب والدمار الشامل.

وفي حين أن بعض الحكومات تخصص مبالغ كبيرة لضمان مستقبل نساءها وشبابها، ثمة حكومات أخرى تستثمر في أدوات الحرب. وعلى الرغم من أن الميزانيات وحدها لبعض الحكومات لن تكون كافية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإن حكومات أخرى تستخدم تلك الميزانيات مرات مضاعفة في تطوير الرؤوس الحربية النووية. وبغية تحقيق كوكب مستدام، يجب أن تكون أولوياتنا مترامنة ومنسقة وتأزيرية. ولا بد أن يتمثل هدفنا ليس في صون مواردنا الطبيعية وحفظها فحسب، بل وفي مواردنا البشرية أيضاً.

ويدين وفدي بدون تحفظ الإجراءات التي أدت إلى تصاعد التوتر في شبه الجزيرة الكورية، ويدعو جميع البلدان إلى احترام التزاماتها الرسمية والوفاء بها وفقاً للقانون الدولي. ونحن ندين جميع الأعمال التي تشجع على العنف وتعرقل تحقيق السلام. ولا يمكن أن يوجد مكان في عالم اليوم للحرب والعنف. لذلك، ننضم إلى المجتمع الدولي في المطالبة بالدبلوماسية والحوار بدلاً من صليل السيوف وطبول الحرب.

وتقف سانت كيتس ونيفس باعتراز إلى جانب جيراننا في منطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية كمنطقة سلام، وتحث

أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في أخذ الكلمة لممارسة حق الرد. أود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلي بها ممارسة لحق الرد تقتصر مدتها على ١٠ دقائق للبيان الأول و ٥ دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تُدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد آل خليفة (دولة قطر): طلبت ممارسة حق الرد بسبب ما تضمنه بياناً وفدي مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية من إشارة إلى بلادي.

من المستغرب أن يتهم وفدا البلدين دولة قطر بالإرهاب وهي التي يتفوق سجلها في جميع المجالات، بما في ذلك مجال مكافحة الإرهاب، على سجل الدول التي وجهت إليها الاتهامات بشأن الإرهاب. وأي ادعاءات تسعى إلى التلميح بوجود صلة بين دولة قطر والإرهاب هي ادعاءات باطلة ولا أساس لها من الصحة، وتأتي في سياق الحملة المغرضة التي تستهدف دولة قطر، والتي بدأت بجريمة قرصنة إلكترونية إرهابية لابتزاز بعض الدول لاتخاذ الإجراءات نفسها ضد دولة قطر واستغلال المنابر الدينية لشرعنة الحصار الجائر غير القانوني والمخالف للشرائع السماوية والوضعية، وصولاً إلى مرحلة اليأس التي دفعتهم إلى شراء إعلانات تجارية لتشويه سمعة دولة قطر. وبالتالي، فإن ما ورد في البيانات ضد دولة قطر يأتي في السياق نفسه.

ورداً على ما ورد في بيان المملكة العربية السعودية، فإن دولة قطر لم تدخر جهداً في دعم الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، حيث أنها عضو أساسي في جميع التحالفات والتجمعات والمبادرات الدولية لمكافحة الإرهاب، ومنها التحالف الدولي لمكافحة داعش، والمنتدى الدولي لمكافحة الإرهاب. ولم تكتفِ دولة قطر في المشاركة في قمة الرياض بين الدول الإسلامية والولايات المتحدة، بل كانت من أوائل من ترجم الالتزام بنتائجها إلى إجراءات ملموسة، حيث كانت أول دولة توقع

والقيادة التي يمارسها في مجالي الصحة والمساعدة الإنسانية في أفريقيا، ومنطقة البحر الكاريبي، وأمريكا اللاتينية معروفة جيداً. والشعب الكويتي لا يطلب سوى أن يُعطى فرصة عادلة ليعيش حياته بكرامة وسلام.

وفي الختام، أدرك أن المهمة التي تنتظرنا في مواجهة العديد من مسائل المجتمع الدولي المعقدة لن تكون مهمة يسيرة. ومع ذلك، لا نزال نؤمن إيماناً راسخاً بالقوة الجماعية والجهد الجماعي. ومسيرة تحقيق كوكب مستدام ومستقبل للجميع مسيرة ممكنة. وعلى مر التاريخ، حققنا معاً أكثر مما كنا لنحققه وحدنا على الإطلاق. وسواء كنا جزراً صغيرة؛ أو دولاً غير ساحلية أو جبلية أو صحراوية أو مغطاة بالجليد؛ وسواء كنا قوى عظمى أو لا حول لنا ولا قوة، فإننا نصبح في وضع أفضل لو اجتمعنا بعضنا مع بعض، وتصبح الأمم المتحدة منظمة أفضل عندما نعمل معاً. وحدنا يمكننا أن نفعل القليل، ولكن يمكننا معاً أن نفعل الكثير.

إن التحديات التي نواجهها على الصعيد العالمي - من تغير المناخ إلى اللاجئين إلى الحروب والعنف - تتطلب الآن اتخاذ إجراءات عاجلة. فالعالم لا يملك ترف الوقت. لقد تكلمنا. لقد ناقشنا. لقد افترضنا وتجادلنا. لقد درسنا وحللنا. ويجب علينا الآن أن نتصرف. وفي هذا الصدد، لا يسعني أن أجد أفضل مما ذكره القائد الأمريكي في مجال الحقوق المدنية، السيد مارتن لوتر كينغ الابن، الذي قال:

”إننا نواجه الآن حقيقة أن غداً هو اليوم، إننا نواجه الإلحاح الشديد المتمثل في الوقت الآني. وفي خضم تكشف معضلة الحياة والتاريخ، ثمّة شيء من قبيل أن يتأخر المرء للغاية. ليس هناك وقت للحمول أو الرضا عن النفس. إن الوقت هو وقت العمل القوي والإيجابي.“

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في

المناقشة العامة لهذه الجلسة.

المشاكل الداخلية، حيث أن محاولات اختلاق الأزمات مع دولة قطر من أجل التهرب من مواجهة الاستحقاقات الداخلية لن يحقق الاستقرار لمملكة البحرين، بل يساهم في خلق بيئة خصبة لانتشار التطرف والإرهاب.

ختاماً، فإن الإجراءات غير القانونية التي اتخذت ضد دولة قطر تدعو كل منصف إلى التساؤل: هل ينسجم تقطيع أواصر الأسر وحرمان الطلاب من إكمال دراستهم مع القانون وحقوق الإنسان؟ ألا يحض مثل هذا الإجراء على التطرف ويخالف حقوق الإنسان؟ وما أثر إصدار قوانين تهدد المواطنين بالسجن لسنين طويلة لمجرد إبدائهم التعاطف مع أشقائهم القطريين؟ أليست مثل هذه التدابير القمعية من العوامل التي تساهم في خلق بيئة لليأس والتطرف والعنف؟ وما أثر خطاب التحريض وإثارة الفتن الذي تقوم به القنوات الإعلامية ضد الشعب القطري؟ فهل مكافحة الإرهاب تتحقق من خلال تأجيج خطاب التطرف والكراهية أم أن ذلك يساهم في خلق البيئات ويعطي الذرائع التي يستغلها الإرهابيون والمتطرفون؟

السيدة لودهي (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): إنني آخذ الكلمة لممارسة حق باكستان في الرد على بيان في المناقشة العامة أدلي به في وقت سابق اليوم (A/72/PV.19) أطلقت فيه وزيرة خارجية الهند العنان لسلسلة من الافتراءات على بلدي. لقد كشفت تعليقاتها بشأن باكستان عداء القيادة الهندية تجاه باكستان - وهو عداء عانينا منه طوال ٧٠ عاماً. إن تكرار الأكاذيب عاماً بعد عام لا يخفي ولا يمكنه أن يخفي الحقيقة أو يغيرها.

ولكن في انتقاداتها، تعمدت وزيرة خارجية الهند تجاهل القضية الأساسية لجامو وكشمير. وأود أن أكون واضحة. إن جامو وكشمير ليس جزءاً من الهند. فقد اعترفت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأنه إقليم متنازع عليه. وأدعو الجمعية ووزيرة خارجية الهند إلى إلقاء نظرة على خرائط الأمم المتحدة.

مذكرة تفاهم مع الولايات المتحدة للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب ومنع تمويله.

ونكرر هنا دعوة دولة قطر للدول التي اتهمت دولة قطر بدعم الإرهاب إلى أن تحذو حذو دولة قطر وتوقع اتفاقات مماثلة تصب في خانة مكافحة الإرهاب. كما شملت جهود دولة قطر التنفيذ الكامل والشامل لقرارات الشرعية الدولية المتمثلة في مجلس الأمن. وهذا السجل هو موضع إشادة في مختلف التقارير الأهمية التي تؤكد على دور دولة قطر البناء الداعم لجهود الأمم المتحدة في استدامة السلام وتعزيز الإمكانات التنموية للدول، وتقديم المساعدة الإنسانية بما يصب في مصلحة تحقيق الاستقرار وتجنب الظروف المواتية لانتشار التطرف والإرهاب.

حفل بيان مملكة البحرين بالتناقضات والمزاغم التي تفندوها الوقائع الموثقة حيث أن ما يدعو إلى العجب أن من أدلى بالبيان هو نفسه الذي كان يكيل الإشادة والثناء على مواقف دولة قطر ودعمها للبحرين بجميع السبل وذلك انطلاقاً من التزامنا الإقليمية والدولية.

إن ما تواجهه مملكة البحرين لا يؤثر عليها فقط وإنما يتعدى تأثيره ليشمل استقرار المنطقة. إننا وفي وقت نحدد رفضنا الاتهامات والمزاغم التي وردت في بيان مملكة البحرين الذي يخالف واقع سياستنا المعروفة والتزامنا بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وباستقرار منطقتنا، فإن من المستهجن أن تأتي الاتهامات لدولة قطر من البحرين التي تتوالى عليها الانتقادات الأهمية والدولية الشديدة جراء سياساتها التي تخالف المواثيق الدولية.

ومن أجل إنجاح جهود مكافحة الإرهاب، فإننا ندعو مملكة البحرين إلى العمل الجاد للتغلب على التحديات الداخلية التي تواجهها من خلال احترام حقوق الإنسان، وتلبية المطالب الأهمية والحقوقية بهذا الشأن، ومحاربة التمييز والتهميش، والالتزام بسيادة القانون والحكم الرشيد والشفافية في التعاطي مع

كما أن الهند ترفض حاليا أي حوار ثنائي مع باكستان، سواء كان مركبا أو شاملا. إن الشرط الذي تفرضه الهند ومفاده أنه يجب أولا إنهاء أعمال العنف يثير التساؤل. فالعنف ينبع أولا وقبل كل شيء من احتلال الهند وقمعها الوحشي لشعب كشمير. وفي ظل هذه الظروف، اقترح رئيس وزراء بلدي أن يعين الأمين العام ممثلا خاصا أو مبعوثا خاصا، كما فعل العديد من أسلافه، لتشجيع تنفيذ الأحكام ذات الصلة لقرارات مجلس الأمن.

وفي الوقت نفسه، على الأمم المتحدة أيضا أن تتخذ خطوات لتحقيق في انتهاكات الهند المستمرة والجسيمة لحقوق الإنسان في كشمير والإفلات من العقاب الذي تتمتع به قوات الأمن الهندية، ولرفع قوانين الطوارئ القاسية ومعاينة المسؤولين عن جرائم الحرب والإبادة الجماعية في كشمير. وإذا أراد المجتمع الدولي تجنب التصعيد الخطير بين الهند وباكستان، فإن عليه أن يدعو الهند إلى وقف الاستفزازات والأعمال العدوانية. ويجب عليه إنهاء انتهاكات وقف إطلاق النار على طول خط المراقبة. وعليه أن يوقف رعاية الهند للجماعات الإرهابية داخل باكستان.

إن وزيرة خارجية الهند تكلمت كثيرا عن الإرهاب. وينبغي للأمم المتحدة أن تعرف الإرهاب فعليا، وفي ذلك التعريف ينبغي أن ندرج إرهاب الدولة. وتباهى مستشار الأمن القومي الهندي بمدى رعاية وكالات الهند للتجسس لإرهاب الدولة هذا في بلدي، في ما دعاه "استراتيجية الضغط المزدوج".

وتحتجز باكستان جاسوسا وضباط استخبارات هنديا، هو كوليهوشان جادهاف، الذي اعترف بدعم الهند للأنشطة الإرهابية في بلدي. والواقع أن الهند لديها خبرة كبيرة في رعاية الدولة للإرهاب في منطقتنا. فقد رعت وارتكبت أعمال الإرهاب والعدوان ضد جميع جيرانها، وأنشأت الجماعات الإرهابية وزعزعت استقرار الجيران وحاصرتهم لتشييد مبانيها

ولذلك، فإن احتلال الهند العسكري للولاية غير قانوني. لقد قرر مجلس الأمن، في أكثر من عشرة قرارات، أنه يجب تسوية النزاع بتمكين شعب جامو وكشمير من تقرير مصيره بالذات عن طريق استفتاء تشرف عليه الأمم المتحدة.

وقبلت الهند بقرارات الأمم المتحدة هذه، ولكنها تجنبت تنفيذها عن طريق التشويش، والتسويق والخداع والعدوان. وأدى احتلال الهند الوحشي لكشمير إلى قتل أكثر من ١٠٠٠٠٠ من الأطفال والنساء والرجال الأبرياء من أبناء كشمير. واليوم تستمر هذه الحملة الوحشية، بما في ذلك إطلاق النار على الأطفال الكشميريين الأبرياء وإصابتهم بالعمى باستخدام البنادق الهوائية. بيد أنه في كل يوم يخرج هؤلاء الأطفال والنساء والشباب الكشميريون إلى الشوارع للمطالبة بخروج الهند من كشمير المحتلة.

ولا يمكن للهند أن تستتر وراء الدلالات اللفظية. إن أي نزاع بين الدول على غرار النزاع المحيط بكشمير يعتبر بالضرورة نزاعا دوليا. وإذا عجزت الأطراف عن تسوية النزاع، فليس للأمم المتحدة والمجتمع الدولي الحق فحسب في التدخل والمساعدة في تسوية النزاع بل عليهما الالتزام بذلك. وفي حالة جامو وكشمير، فإن ذلك الالتزام صريح لأن مجلس الأمن لا يزال معنيا بهذا النزاع منذ بدايته ذاتها ونص بشكل محدد للغاية وبدقة على الكيفية التي ينبغي بها تسوية النزاع.

إن قرارات مجلس الأمن لا تسقط بمرور الوقت، ولا "تتجاوزها" الأحداث، كما قالت وزيرة خارجية الهند. فليس للقانون موعد لانتهاه الصلاحية وليس للأخلاق موعد لوقف التداول. إن وضع الهند هو وضع المعتدي. فهي لا تستطيع أن تتنصل عن التزامها القانوني والأخلاقي بالتقيد بقرارات مجلس الأمن. وأي تفسير آخر سيفتح الباب أمام منطق استخدام القوة في العلاقات الدولية.

الكثير مما في الهواء في الهند الآن محض رعب، في كشمير، وفي أماكن أخرى“.

لقد تحدثت وزيرة الخارجية الهندية عن حقوق الإنسان، ولذلك، أود أن أسأل: من الذي يستخدم بنادق الخرطوش التي تصيب المحتجين العزل، بمن فيهم الأطفال والرضع في كشمير المحتلة، بالعمى؟ ومن ينتهك الحقوق الأساسية، لا لشعب كشمير الشجاع فحسب، بل ولمئات الملايين من الهنود؟ من يستخدم الاغتصاب كأداة للترويع وتنفيذ سياسة الدولة لسحق حركة شعبية للسكان الأصليين في ولاية جامو وكشمير المحتلة؟ ختاماً، أود أن أقول إن باكستان لا تزال مستعدة لاستئناف حوار شامل مع الهند لمعالجة جميع المسائل المعلقة، ولا سيما مسألة جامو وكشمير، ومناقشة التدابير الرامية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ولكن هذا الحوار يجب أن يقترن بانتهاء حملة الهند للتخريب والإرهاب الذي ترعاه الدولة في باكستان.

السيدة محمد (البحرين): رداً على الادعاءات القطرية، وإيماناً من مملكة البحرين والأشقاء في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية، وبدعم من عدة دول، فقد مارست الدول الأربع حقاً سيادياً يتوافق مع أسس القانون الدولي بقطع العلاقات مع قطر، وذلك لإخلالها بتنفيذ اتفاق الرياض والاتفاق التكميلي اللذان وقعا عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤. وينصان على أن الإخلال بأي بند من الاتفاق يعني الإخلال بجميع بنوده. وإن مملكة البحرين لديها أدلة وإثباتات دامغة على نقض دولة قطر للاتفاقيات والمواثيق الموقعة وعلى تدخل قطر في الشؤون الداخلية للمملكة بهدف نشر الفوضى والسعي لقلب نظام الحكم، كما أنها تهدد السلم ونسيج المجتمع البحرين من خلال تجنيس فئات معينة من العوائل البحرينية.

وتحاول دولة قطر منذ بدء إجراءات المقاطعة التي اتخذتها الدول الأربع ترويج ادعاءات كاذبة بوجود انتهاكات إنسانية ضد مواطنيها، بالرغم من علمها بأن الدول الأربع، ومن ضمنها

الاستراتيجية، ورعت الفتن والتخريب والإرهاب في مناطق مختلفة من باكستان. وكل هذا يثبت حقيقة أن الهند هي أم الإرهاب في جنوب آسيا.

كما أن نزعة الهند إلى العنف ليست سرا. ففي الأعوام الـ ٧٠ منذ الاستقلال، ما فتئت الهند تشارك في ما لا يقل عن أكثر من عشر حالات لاستخدام القوة ولا تزال تواجه ١٧ حالة للتمرد في أرضها بالذات. وخاضت حرباً مع كل جار من جيرانها أو داخل أرضه. وسعت وزيرة الخارجية الهندية للإساءة إلى الأب المؤسس، القائد الأعظم محمد علي جناح. وكل ما يمكنني قوله عن مشاهير السياسيين الحاليين في الهند هو إنهم ينتمون إلى منظمة سياسية تلطخت أيديها بدماء آلاف من مسلمي غوجارات. واليوم، فإن ما يسمى بالديمقراطية تمثل أكبر نفاق في العالم. وذلك هو وجه ديمقراطية الهند.

فالهند تحكمها حكومة فيها أيديولوجية عنصرية وفاشية مكرسة بشكل راسخ. وتنبع قيادة هذه الحكومة من جماعة راشتريا سوايامسيفاك سانغ، وهي الجماعة المتطرفة نفسها المتهمه باغتيال المهاتما غاندي. وهي حكومة عينت أحد المتعصبين بصفته الوزير الأول لأكبر ولاية في الهند، الذي كانت صحبته لاستنفار عصاباته هي: ”إذا قتلوا هندوسيا واحداً، سنقتل ١٠٠ مسلم“. وهي حكومة سمحت بسحل المسلمين.

وكل هذا وثقته بشكل كاف المنظمات الدولية لحقوق الإنسان. وفعلاً، كما قال أحد أشهر المؤلفين المعاصرين في الهند مؤخرًا،

”إن جرائم القتل المروعة هذه ليست سوى أحد أعراض علة أعمق. والحياة جحيم للأحياء أيضاً. فسكان بأكملهم - ملايين الداليت والأديفاسيس والمسلمين والمسيحيين - يجبرون على العيش في رعب وغير متأكدين من متى سيأتي الهجوم ومن أين، ”[وأن]“

وطبقاً للتعديلات الأخيرة التي أعطته حق المساءلة وإقرار برنامج عمل الحكومة، وبالتالي تعيين أو إسقاط الحكومة، فإن كل هذه المنجزات، للأسف، غير موجودة لدى إخواننا من الشعب القطري، فدستورهم ناقص وبرلمانهم غير موجود. ونحن هنا لسنا في مجال استعراض إنجازات البحرين أو المفاخرة على الأخوة في قطر، فهو في الأخير شأن داخلي.

نحن على عكس تصرفاتهم نحترم ونتمنى لشعب قطر كل الخير، ولكن مملكة البحرين تعتبر عملية الإصلاح السياسي والمشاركة في اتخاذ القرار ضمن السبل الديمقراطية، وهو حق لشعب مملكة البحرين. ولكننا نذكر الإخوة في حكومة قطر بأنه من السهل اتهام الغير، لكن من كان بيته من زجاج لا يرمي الناس بالحجارة.

السيد آل خليفة (قطر): إن من دواعي الأسف أن يكرر وفد مملكة البحرين التهم على دولة قطر. وبذريعة التهمة الباطلة التي وجهت لدولة قطر وتتعلق بالإرهاب، اتخذت بحقها إجراءات غير قانونية ومجحفة اشتملت على انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، كمنع حرية التنقل وحرية التعبير. وليست تلك الإجراءات خرقاً للأعراف والمواثيق الدولية والحقوق الأساسية فحسب، بل تتعارض مع استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب التي تطالب باحترام حقوق الإنسان، لأنه لا يمكن مكافحة الإرهاب مع انتهاك حقوق الإنسان. لقد أضمت البحرين آذان العالم بالادعاء بأن دولة قطر تدعم الإرهاب وتموله، ولكنها فشلت في تقديم أدلة ملموسة على ذلك تتجاوز الادعاءات المختلفة.

وفي الواقع، فإن تلك الدول لم تقدم أي أدلة لأنها غير موجودة في الأساس. ولأن دولة قطر تتفوق على جميع تلك الدول مجتمعة في مجال مكافحة الإرهاب ومنع تمويله. لقد أدى هذا الحصار، الذي تشارك فيه البحرين، إلى انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، بما فيها تفرقة الأسر وقطع صلة الأرحام بين

مملكة البحرين، وبتوجيهات من جلالة ملك البلاد المفدي، قد اتخذت كافة الإجراءات لمراعاة أي حالة إنسانية، سواء للأسر المشتركة أو للعمل أو للدراسة أو لأي أمر طارئ قد يحدث، كما أن جميع الإجراءات المتخذة من جانب الدول الأربع تعد من الإجراءات السيادية وحق لأي دولة ومتسقة مع القانون الدولي. وإذا أردنا الحديث عن التناقض فإن ادعاءات الحصار تنقضها الحكومة القطرية بنفسها عند الحديث عن معدلات النمو الاقتصادي حتى تدعي عدم تأثرها بالمقاطعة وبوجود احتياطي نقدي ومسارات ملاحية بحرية وجوية مفتوحة، وما إلى ذلك من أمور تستخدمها حين تريد الترويج لنفسها اقتصادياً، وهو حق لها، ولكن، لا يجب التعامل بازدواجية مع الإجراءات حيث شئت والتلاعب بمشاعر المواطنين القطريين. كما أن قطر لا تنفك عن محاولة خلط الأوراق باستغلال المنابر الدولية لتحقيق أهداف وغايات سياسية دعائية كاذبة وادعاءات للمظلومية.

إن مملكة البحرين قد عانت الأمرين من سياسات دولة قطر التي لم تراعي مبادئ حسن الحوار بين بلدين يفترض أنهما، علاوة على قربهما الجغرافي، يمتلكان من التقارب العائلي والاجتماعي ما لا تمتلكه أي دول أخرى في العالم. إلا أن قطر كانت، ولا تزال، تصر على محاولة زعزعة الأمن والاستقرار في مملكة البحرين بدعمها للجماعات والمليشيات الإرهابية، إما في شكل التخابر أو التجسس أو التمويل، أو عبر آلتها الإعلامية التي سخرتها، خاصة بعد أحداث عام ٢٠١١ في البحرين، لنشر الأخبار المغلوطة والكاذبة والترويج للشائعات بغرض نشر الفوضى عبر ما لا يقل عن ثمانمائة خبر مغلوطة وكاذبة، متخذة من مبدأ حرية الإعلام ودعم الديمقراطية حجة واهية، علماً بأن مملكة البحرين لديها مخزون وإرث من العمل الديمقراطي وإشراك كافة أطراف الشعب في عملية اتخاذ القرار والعمل الديمقراطي في البحرين من خلال دستور وبرلمان منتخب كامل الصلاحية.

أفراد الأسرة الخليجية. وحرمان الطلاب في قطر ودول الحصار من إكمال السنة الدراسية وإصدار قوانين تعاقب مواطنيها بالحبس والغرامة في حال تعاطفهم مع قطر، بل حتى إنها قامت بحبسهم لمجرد اتخاذهم موقفاً محايداً.

إن أي ادعاءات بتدخل دولة قطر في الشؤون الداخلية للدول الأخرى باطلة. ويبدو أن تلك الادعاءات ترمي للتغطية على محاولات التدخل في الشؤون الداخلية لدولة قطر، فقد شهد العالم محاولات توريط مواطنين قطريين في محاولات رخيصة وفاشلة للنيل من وحدة دولة قطر وشعبها الذي أسقط بوعيه ووحدته وصلابته محاولات الوصاية على قرارها الوطني. وعليه، فإننا ننصح الدول التي تقوم بذلك بأن تهتم بتحصين وحدتها الداخلية وإيلاء الاهتمام لحقوق الإنسان باعتبارها الضمانة الوحيدة لاستقرار الدول، وأن تتذكر أن أمن واستقرار منطقة الخليج مترابط ويحتاج إلى تعاون جميع دولها.

وبالنظر لعدم تمكني من أخذ الكلمة للرد على أي مزاعم قد تثار بعد ممارستي لحق الرد مرتين، وفق ما يسمح به النظام الداخلي، فإن بلادي تحتفظ بحقها في الرد خطياً على تلك المزاعم وتدوين الرد في المحاضر الرسمية للجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٠٠.